



ج1- تعرف إدارة المخاطر على أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقع إلى الحد الأدنى. (١٨)

- خطوات عملية التحكم بالمخاطر: تقرير الأهداف ، التعرف على المخاطر ، تقييم المخاطر ، دراسة البديل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر ، تنفيذ القرار ، التقييم والمراجعة. (٥٣)

ج2- يتحدد عائد الاستثمار في الأجل الطويل طبقاً لمجموعة من العوامل تتمثل في : (٥٤)

- العائد من البديل المختلفة لهذا الاستثمار

- درجة الخطير المحتمل لهذا الاستثمار

- القيمة الحالية للعائد المتوقع في المستقبل

- مدى قدرة المستخدم لهذه الأموال المستثمرة لتحمل تكلفة هذا الاستخدام والمتمثلة في العائد الذي يطلبه المستثمر

- علاقة عائد الاستثمار المرغوب فيه مع العائد المتوقع الحصول عليه.

ج3- تتعرض الأوراق المالية لمخاطر سعر الفائدة ويقصد بذلك المخاطر الناجمة عن أثر تقلبات سعر الفائدة على القيمة السوقية للأوراق المالية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق مما يعرض المستثمر للخسارة اذا اضطر لبيع هذه الأوراق قبل تاريخ استحقاقها. ويطلق على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والقيمة السوقية للأوراق بالرونة السعرية، وتزداد هذه الرونة كلما ازدادت فترة استحقاق الأوراق، أي أن درجة استجابة القيمة السوقية للأوراق المالية للتغير في سعر الفائدة تزداد كلما ازدادت فترة الاستحقاق وبالتالي فإن خسارة المستثمر نتيجة ارتفاع سعر الفائدة تكون أكبر في حالة الأوراق المالية طويلة الأجل، ومنه على المستثمر في هذه الحالة المبادرة باستبدال الأوراق طويلة الأجل بأخرى قصيرة الأجل. (١٦)

ج4 - إن المستثمر المالي تواجهه عدة ظروف يمكن أن يحدث أحدها مستقبلاً وكل ظرف من هذه الظروف يؤدي تحقيقه إلى أن يكون الاستثمار قيمة مالية معينة. وعلى ذلك فإن متعدد القرار

الاستثماري لا يكون في حالة تتوفر فيها معلومات كاملة عن المستقبل، وإنما هو في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة عن المستقبل.

وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الكاملة عن المستقبل إلا أن متعدد القرارات الاستثماري قد تكون لديه تجربة عن الماضي تمكّنه من تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف مستقبلاً. وهذه الاحتمالات تكون احتمالات موضوعية نظراً لأنها تتحدد بناء على تجربة موضوعية. وهذه الحالة هي ما تسمى بظروف المخاطر. أما إذا لم يكن لدى متعدد القرارات الاستثماري تجربة ماضية تمكّنه من تحديد احتمالات موضوعية لتكرار حدوث هذه الظروف مستقبلاً، فإن هذه الحالة تسمى بظروف عدم التأكيد.

(٥٦)

ويوضح من ذلك أنه في ظل ظروف عدم التأكيد وفي ظل ظروف المخاطر لا يكون متعدد القرارات الاستثماري متأكداً من نوع الظروف التي سوف تحدث مستقبلاً وبالتالي لا يستطيع القائم بالتقويم أن يحدد قيمة واحدة للاستثمار ولكن ظروف المخاطر تتميز عن ظروف عدم التأكيد بأنه في ظل ظروف المخاطر توجد لدى القائم بالتقويم بيانات عن تجربة وقعت فعلاً في الماضي تمكّنه من تحديد احتمال تكرار هذه الظروف مستقبلاً. بينما في ظل ظروف عدم التأكيد لا توجد مثل هذه البيانات الموضوعية ولذلك لا توجد احتمالات موضوعية عن توقع حدوث هذه الظروف مستقبلاً.

جـ5-عقود الخيارات وعقود المبادلات هي أدوات مالية تستحق قيمتها من سعر أو معدل عقد أو مؤشر مالي ترتكز عليها، وهذا العقد أو المؤشر يمكن أن يكون سعر ورقة مالية، سعر صرف أجنبي، سعر عملة، أو مؤشر أسعار أو معدلات، ولقد تم تطويرها لتلبية الحاجة إلى إدارة المخاطر التي تواجهها المنشآت التجارية على اختلاف أنواعها والتي تزيد من درجة تقلب تدفقاتها الإيرادية، كما أنها توفر وسيلة للتحوط من المخاطر أو إدارة التعرض للمخاطر، حيث تستبدل مخاطر بأخرى أو تقلل المخاطر إلى مستوى أدنى في بعض الأحيان أو تقضي على المخاطر تماماً، والمخاطر هي عدم التأكيد أو إمكانية تغيير النواتج المالية وتواجه الشركات أنواع كثيرة ومتعددة من المخاطر، وهناك أربعة أنواع من المخاطر التي تفيد عقود الخيارات وعقود المبادلات في التحوط منها وهي: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر القيمة السوقية، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار السلع.

انتهت الإجابة